مؤسسات عمالية وطلابية وسواها، واعتبرت اليد المنفذة ومن وراءها، فلسطينية كانت هذه اليد او غير فلسطينية، يدا مجرمة، لان الشعب الفلسطيني يرفض مثل هذا الاسلوب.

اشياء كثيرة يمكن ان تقال حول اغتيال فهد القواسمي، الا ان الشيء الاساسي والشيء الاكثر اهمية قالته الجماهير الفلسطينية. فردة الفعل الشعبي، بعفويتها، وبامتدادها من عمان الى المناطق المحتلة، كانت المؤشر الواضح على احترام الجماهير وتقديرها لشخصه ونضاله وتاريخه ومكانته السياسية.

وفي اطار التنديد بجريمة الاغتيال، شهدت مدينة الخليل اضرابا عفويا، في القطاع التجاري، تم دون ان تدعو اليه أية جهة، وتدافع المواطنون الى بيت القواسمي في الخليل لتقديم التعازي.

وقال القائم باعمال رئيس بلدية الخليل، مصطفى عبد الغني النتشة: من شبه المؤكد ان سوريا كانت معنية باغتيال القواسمي على خلفية التطورات السياسية بعد عقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان (**هآرتس**، ٢/١/١٩٨٥).

وجرت في مدينة الخليل جنازة رمزية تحولت الى تظاهرة صاخبة والى حدث مركزي في الضفة الغربية بمناسبة الاحتفال بذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية. وقد قامت قوات الامن بتفريق التظاهرة بالقوة وبحملة اعتقالات واسعة (**معاريف**، ٢/١/١٩٨٥).

وكانت مدينة نابلس قد شهدت تظاهرات شعبية وطلابية عارمة رشقت خلالها السيارات العسكرية الاسرائيلية بالحجارة، كما احرقت إطارات السيارات في الشوارع الرئيسية. ونددد المتظاهرون بجريمة الاغتيال، ورفعت الاعلام الفلسطينية في ميدان الحسين ووسط المدينة. وعلى الفور، تدخلت قوات كبيرة من حرس الحدود ومن الجيش الاسرائيلي لتفريق المتظاهرين، واستخدمت القنابل المسيلة للدموع وعمدت الى اغلاق مدرسة الفاروق الثانوية لمدة اسبوع. كذلك، قامت وحدات المظليين، المتخصصة بقمع المقاومة الشعبية، بانزال الاعلام الفلسطينية بعد ان اغلقت الشوارع المؤدية الى وسط المدينة، كما شنت حملة اعتقالات واسعة بين صفوف المواطنين واحتجزت هويات العشرات منهم، وفرض حظر التجول على المدينة (**عل همشمار**، ٣١/١٢/١٩٨٤).

وفي اطار حملة الاستنكار والتنديد هذه، اصدر رؤساء البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بيانا حول جريمة الاغتيال جاء فيه: «في هذه المرحلة الخطرة والدقيقة التي تجتازها قضيتنا وتحاول فيها القيادة الفلسطينية الشرعية اتباع طرق الحوار لرأب الصدع وتحقيق الوحدة الوطنية كوسيلة رئيسية لتجنيب شعبنا الكارثة ومتابعة المسيرة نحو الهدف المنشود، تمتد ايد غادرة، عميلة، لتغتال قضية شعبنا في شخص المناضل الشهيد فهد القواسمي، رئيس بلدية الخليل المبعد، زميلنا ورفيق دربنا، ولتكريس الفرقة والشرذمة والاحتراب داخل صفوف الحركة الوطنية الواحدة» (**صوت البلاد**، ٢٦/١/١٩٨٥، نقلا عن «الفجر»، ٣١/٢/١٩٨٥).

ووصف البيان اغتيال القواسمي بانه «طعنة غادرة، جبانة، موجهة الى كل ما هو شريف في قضيتنا... اننا اذ نشجب هذه الجريمة النكراء وندين بشدة من يقف وراءها، نعلن ان سقوط الشهيد فهد على طريق النضال والكفاح لن يكون الا دافعا لمزيد من الاصرار على متابعة المسيرة وعلى نفس الطريق الصحيح الذي سلكه زميلنا الشهيد. ولا يسعنا، ونحن في مواجهة الكارثة وهذه الخسارة الفادحة التي لحقت بقضيتنا، الا ان نتقدم بخالص التعازي الى السيدة ارملة الشهيد وابنائه وآل القواسمي واهالي الخليل، بل الى مختلف ابناء الشعب الفلسطيني في مختلف اماكن تواجده راجين ان يعوضنا الله خيرا» (**المصدر نفسه**).

اما رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، الذي رفض التوقيع على البيان آنف الذكر، لتوجيهه اصبع الاتهام نحو سوريا، فقد قال: «شخصيا، اعيش فترة اعتبرها حزينة جدا ومأساوية فقدنا فيها صديقا ورفيق نضال في اعز واصدق مراحل نضالنا في المناطق المحتلة، وفي الوقت نفسه، نعيش المأساة العامة. اننا نسأل: هذه التيارات والصراعات وهذه الوسيلة من التعامل في الصراع الى اين اوصلتنا والى اين ستدفع بنا». واضاف الشكعة: «اعتبرها جريمة بكل معنى الكلمة. ويمكن اعتبارها، ايضا، من الجرائم التي ترتكب على أرضية الصراع الفلسطيني وعلى حساب الصراع الرئيسي في المنطقة... وتعتبر اسرائيل المستفيدة الوحيدة في مثل هذه الامور» (**عل همشمار**، ٣١/١٢/١٩٨٤).

كما استنكر الجريمة الدكتور حيدر عبد الشافي، رئيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في غزة، والدكتور عريقات والمطران لطفي لحام، النائب البطريركي للروم الكاثوليك في بيت لحم.